تطور أوضاع الفقراء في الريف المصري
خلال الفترة ٥٨ / ١٩٥٩ ــ ٨١ / ١٩٨٢

د . أحمد حمد الله السمان
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة قطر

تطور أوضاع الفقراء في الريف المصري
خلال الفترة ٥٨ / ١٩٥٩ ــ ٨١ / ١٩٨٢

د . أحمد حمد الله السمان

مقدمـــة

تعتبر دراسة أوضاع الفقراء في الريف المصري من الموضوعات التي لم تنل عناية كبيرة من الاقتصاديين المصريين . ويكاد يقتصر ما كتب في هذا الموضوع على وصف أوضاع وظروف عمال « التراحيل » في خمسينيات وستينيات هذا القرن . أما تطور أعداد الفقراء وظروفهم وأوضاعهم المعيشية في السبعينيات والثمانينيات فلم تنل العناية الكافية . ويمكن أن يعزى الاهمال النسبي لهذه المسألة ، في العقدين الأخيرين ، الى التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية لأعداد من سكان الريف نتيجة الهجرة المؤقتة لبعض أفراد الاسر الريفية إلى الدول العربية النفطية حيث الدخول المرتفعة ، أو الى المدن الكبرى في مصر كالقاهرة والاسكندرية ومدن القناة الثلاث نتيجة الطفرة التي شهدها قطاع البناء والتشييد أو للحلول محل عمال المدن الذين هاجروا بدورهم إلى الدول النفطية .

ولكن مع تغير الظروف في الدول النفطية واحتمال عودة المصريين (وقد عاد كثير منهم بالفعل بعد أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت ، إلى حضر وريف مصر مرة أخرى) تثور مشكلة الفقراء وتطفو على السطح مرة أخرى ، وخاصة أنه لم تحدث تنمية حقيقية للريف المصري تساعد على خلق فرص عمالة منتجة وحقيقية لهؤلاء العائدين . فأغلب مدخرات المصريين العاملين في الخارج ذوي الأصول الريفية تم التصرف فيها أما في صورة مضاربات على الأراضي الزراعية مما أدي إلى ارتفاع فلكي في أسعارها دون توسع يذكر في المساحة المزروعة أو في صورة استثمارات غير منتجة كالمباني السكنية الريفية المصنوعة من الطوب الأحمر والأسمنت أو انفاقها على السلع الاستهلاكية المعمرة كالتلفزيونات والثلاجات والفديوهات . . الخ .

وهكذا حدث ارتفاع مؤقت في مستوي معيشة سكان الريف لا يلبث أن يعود مرة أخرى إلى المستوى الذي تسمح به الموارد الحقيقية في القرية المصرية .

ومن ناحية أخرى ، لم تبذل الدولة ، من جانبها ، الجهد المطلوب لتوجيه المدخرات الريفية الوجهة السليمة بخلق فرص الاستثمار المنتجة في صورة مشروعات صناعية أو زراعية صغيرة تمكن

من امتصاص تلك المدخرات ، وتساعد ، في الوقت نفسه ، على خلق فرص للعمل المنتج أمام سكان الريف وتحقيق عائد مجز لأصحاب تلك المدخرات .

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة تقدير حجم مشكلة « الفقر المطلق » في الريف المصري ، أي تقدير عدد أولئك الذين يمكن أن ينطبق عليهم مصطلح « فقراء » ، والتغيرات التي طرأت على حجم تلك المشكلة خلال فترة الدراسة ٥٨ / ١٩٥٩ ـ ٨١ / ١٩٨٢ . واستكمالا لهذا الهدف الرئيسي حاولت الدراسة تحديد الانشطة الاقتصادية والمهن التي يعمل بها الفقراء في الريف حتى يمكن تصميم ووضع البرامج والسياسات الموجهة لعلاج تلك المشكلة .

إطار الدراسة :

لكي يتسنى علاج المشكلة موضع الاهتمام بطريقة منظمة منهجيا ، بدأت الدراسة بمحاولة التمييز بين الريف والحضر حتى يمكن تحديد ميدان الدراسة وهو قطاع الريف . تلا ذلك استعراض لبعض المفاهيم والمقاييس الضرورية للدراسة مثل مفهوم « خط الفقر » ، وبعض المقاييس المستخدمة في تحديد « وقع » و « نطاق » مشكلة الفقر . قام الباحث ، بعد ذلك ، بالدخول إلى جوهر المشكلة وهو « تقدير » عدد الاسر الفقيرة في الريف المصري خلال فترة الدراسة معتمدا في ذلك على بيانات بحوث ميزانية الاسرة التي أجريت في مصر في السنوات ٥٨ / ١٩٥٩ ، و ٦٤ / ١٩٦٥ ، و ٧٤ / ١٩٧٥ ، و ٨١ / ١٩٨٢ . ثم حاول الباحث تحديد الانشطة الاقتصادية والمهن التي تتركز فيها غالبية الاسر الفقيرة في ريف مصر . واختتمت الدراسة ببعض المقترحات التي يري الباحث أنها تساعد في علاج المشكلة موضع الاهتمام والنهوض بالريف بصفة عامة .

وطبقا لهذه المنهجية تنقسم الدراسة إلى النقاط الآتية :

١ ــ التمييز بين الريف والحضر مع لمحة عن تطور الاقتصاد الريفي .
٢ ــ خط الفقر .
٣ ــ بعض المقاييس المستخدمة في تحديد نطاق الفقر .
٤ ـ تقدير اعداد الفقراء في الريف المصري .
٥ ــ الانشطة الاقتصادية التي يزاولها فقراء الريف .
٦ ــ الجهود والسياسات اللازمة للنهوض بالريف المصري وتحسين أوضاع الفقراء .

أولا : التمييز بين الريف والحضر ، مع لمحة عن تطور هيكل الاقتصاد الريفي :

ليست هناك معايير متفق عليها اتفاقا كاملا يمكن الاستناد إليها في تعريف القرية أو الريف . فالمعايير متعددة والاجتهادات كثيرة . فقد يجبذ البعض عدد السكان معيارا للتمييز بين القرية والمدينة . وهو ما يسمى بالتقسيم الإداري أو الجغرافي ، حيث تعتبر قرية : كل ما ليس عاصمة لمحافظة أو مركزا إداريا . وهذا التعريف هو المأخوذ به في تعدادات السكان وبحوث العمالة بالعينة وبحوث ميزانية الأسرة وكل الاحصاءات الرسمية[1] وهناك من يجبذ تعريف القرية بأنها ذلك التجمع السكاني الذي يغلب العمل بالزراعة على نشاط القسم الأعظم من سكانه ، ويعتبر حضرا التجمعات السكانية التي يغلب العمل بالخدمات والصناعة على نشاط الجزء الأكبر من سكانها . ويعرف هذا التقسيم بالتقسيم الوظيفي .

وعموما ، تتنوع التعريفات المستخدمة للقرية باختلاف الغرض الذي تستخدم فيه . فمثلا يأخذ التعداد الزراعي بمفهوم للقرية يختلف عن المفهوم الذي يأخذ به تعداد السكان . فطبقا للتعداد الزراعي الذي أجري في مصر عام ١٩٦١ ، تعتبر القرية وحدة الزمام الزراعي . والقرية ، بهذا المفهوم ، قد تتكون من موقع واحد فقط ، أو من موقع واحد رئيسي يتوسط عدة مواقع فرعية . وقد بلغ عدد القرى المصرية وفقا لهذا المفهوم ٣٧٣٤ قرية في عام ١٩٦١[2] .

أما تعداد السكان ، فإنه يأخذ بالتقسيم الإداري (الجغرافي) في تمييزه بين القرية والمدينة فطبقا لتعداد السكان الذي أجري في نوفمبر ١٩٧٦ ، يعتبر الريف جميع القرى وما يتبعها من كفور ونجوع وعزب في أية محافظة ، بينما يعتبر الحضر : جميع المدن والأقسام والشياخات في أية محافظة . وهذا هو التعريف الذى سنتبناه في دراستنا .

وطبقا للتقسيم الإداري (الجغرافي) ، تنقسم جمهورية مصر العربية إلى ست وعشرين محافظة . أربع منها تعتبر محافظات حضرية بمعنى أنها تكتل حضري كامل ، وإن تخللتها بعض المناطق الريفية ، وهي محافظات : القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ، واثنتان وعشرون محافظة تشتمل على تجمعات حضرية وريفية ، موزعة مابين الوجه البحري (تسع محافظات) والوجه القبلي (ثماني محافظات) ومحافظات الحدود (خمس محافظات) .

---

(١)

Mohie - eldin, A., « Income Distribution and basic Needs in Urban EGYPT » Cairo Papers in social Science, Vol. 5, No. 3 (NOV 1982), P. 2,

(٢) د . ابراهيم العيسوي ، "استراتيجية بديلة لتنمية الريف المصري"، مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٢ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص . ٧١٥ .

وطبقا لبيانات تعداد السكان عام ١٩٧٦ يبلغ عدد القرى في مصر ٤٢٨٧ قرية ، منها ٢٤١٩ قرية في محافظات الوجه البحري ، و١٧٧٧ قرية في محافظات الوجه القبلي و ٩١ قرية في محافظات الحدود[١] . هذا بينما بلغ عدد هذه القرى في تعداد السكان بالعينة لعام ١٩٦٦ ؛ ٢٣٦٩ قرية في محافظات الوجه البحري و ١٦٦٤ قرية في محافظات الوجه القبلي ، وفي تعداد عام ١٩٦٠ ، بلغ عِدد هذه القرى : ٢٣٦١ قرية في محافظات الوجه البحري ، ١٦٨٢ قرية في محافظات الوجه القبلي[٢] .

هذا ، ويمكن تصنيف هذه القرى حسب عدد السكان في كل منها إلى الفئات الآتية :[٣]

- قرى يقل سكان كل منها عن ألفي نسمة وتمثل ٢٩٪ من مجموع القرى .
- قرى يتراوح عدد سكانها بين ألفين وأقل من خمس آلاف نسمة ، وتمثل ٢٣٪ من مجموع القرى .
- قرى يزيد عدد سكانها عن خمس آلاف نسمة ، وتمثل ٤٨٪ من مجموع القرى .

وهكذا ، يتضح لنا أن حوالي ٧١٪ من القرى المصرية يزيد عدد سكان كل منها عن ألفي نسمة ، الأمر الذي يوضح طبيعة التجمعات السكانية في الريف المصري .

ومن كل مجموعة من القرى يتكون مركز إداري من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن لكل مجموعة من القرى مجلس قروي يتولى شئونها المحلية وفقا لقانون الحكم المحلي . وفي المتوسط ، يوجد مجلس قروي لكل خمس قرى . حيث يوجد ٤١١ مجلسا قرويا لقرى محافظات الوجه البحري ، و ٣٤١ مجلسا قرويا لقرى محافظات الوجه القبلي ، و ٢٦ مجلسا قرويا لقرى محافظات الحدود[٤] .

وبالنسبة لتطور توزيع السكان بين الريف والحضر ، فإن الجدول الآتي يوضح ذلك .

---

(١) د . ابراهيم العيسوى ، المرجع السابق ص ٧١٥ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢ - ١٩٧٩) ، (القاهرة ، يوليو ١٩٨٠) ص ٩ .

(٣) محمد رفعت أبو زيد ، الخدمات الصحية وأثر الزيادة السكانية عليها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات الإحصائية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٦ .

(٤) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، المسح الشامل للمحافظات في عام ١٩٧٣ ، ورد في : د . ابراهيم العيسوي ، المرجع السابق ، ص ٧١٦ .

جدول (١)

التركيب الحضري ـ الريفي لسكان مصر في الفترة ١٩٠٧ ـ ١٩٨١

(مليون نسمة)

السنوات	إجمالي السكان	سكان الريف		سكان الحضر	
		العدد	(٪) من الاجمالي	العدد	(٪) من الاجمالي
١٩٠٧	١١,١٨٣	٩,٠٥٨	٨١,٠	٢,١٢٥	١٩,٠
١٩١٧	١٢,٦٧٠	١٠,٠٣٠	٧٩,٢	٢,٦٤٠	٢٠,٨
١٩٢٧	١٤,٠٨٣	١٠,٣٦٧	٧٣,٦	٣,٧١٦	٢٦,٤
١٩٣٧	١٥,٨١١	١١,٤٢٩	٧٢,٣	٤,٣٨٢	٢٧,٧
١٩٤٧	١٨,٨٠٦	١٢,٦٠٤	٦٧,٠	٦,٢٠٢	٣٣,٠
١٩٦٠	٢٥,٧٧١	١٦,١٢٠	٦٢,٦	٩,٦٥١	٣٧,٤
١٩٦٦	٢٩,٧٣٢	١٧,٦٩٠	٥٩,٥	١٢,٠٤٢	٤٠,٥
١٩٧٦	٣٦,٧٧٣	٢٠,٦٥٦	٥٦,٢	١٦,١١٧	٤٣,٨
١٩٧٧	٣٧,٣٤٧	٢٠,٩٨٣	٥٦,٢	١٦,٣٦٤	٤٣,٨
١٩٧٨	٣٨,٢٨٤	٢١,٤٩٥	٥٦,١	١٦,٧٨٩	٤٣,٩
١٩٧٩	٣٩,٤٥٤	٢٢,٠٥١	٥٥,٩	١٧,٤٠٣	٤٤,١
١٩٨٠	٤٠,٧١١	٢٢,٧١٤	٥٥,٨	١٧,٩٩٧	٤٤,٢
١٩٨١	٤١,٨٤٤	٢٣,٣٠٧	٥٥,٧	١٨,٥٣٧	٤٤,٣

ملحوظة : البيانات ابتداءا من عام ١٩٧٦ فصاعدا لاتشمل المواطنين بالخارج ، أي تقتصر على جملة السكان داخل البلاد .

المصدر : بيانات الفترة ١٩٠٧ ــ ١٩٦٦ من :

C.A.P.M.A.S., The Increase of Population in the U.A.R. and its Impact on Develompment (Cairo, 1969), table 2 - 5 - 1 , p. 167.

وبيانات الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨١ من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

والنسب المئوية محسوبة بواسطة الباحث .

يتضح من الجدول السابق وجود اتجاه عام هبوطي في نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان في مصر ، وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة في حجم سكان الريف . فقد هبطت نسبة سكان الريف من ٨١٪ من إجمالي السكان عام ١٩٠٧ ، إلى ٥٥,٧٪ عام ١٩٨١ ، وفي المقابل ارتفعت نسبة سكان الحضر من ١٩٪ من إجمالي السكان عام ١٩٠٧ إلى ٤٤,٣٪ عام ١٩٨١ . ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى عدة عوامل ، منها : اتساع وانتشار عملية التحضر ، أي تحول بعض القري إلى مدن ، ومن ثم انتقالها من نطاق الريف إلى نطاق الحضر . كذلك لعبت الهجرة الداخلية دورا هاما في تزايد نسبة سكان الحضر . فقد توافرت مجموعة من عوامل الطرد والجذب أدت إلى هجرة مستمرة من الريف إلى الحضر . وتمثلت عوامل الطرد في : ضيق مساحة الأرض المزروعة وقلة فرص العمل خارج الزراعة داخل القرية ، بالإضافة إلى الضغط السكاني المستمر . وتمثلت عوامل الجذب في ارتفاع مستويات الدخول في الحضر ، وتوافر فرص العمل سواء في القطاع النظامي أو غير النظامي . يضاف إلى ذلك تركز الجامعات والمعاهد العليا كلها في المدن ، مما يؤدي إلى هجرة الطلاب من الريف إلى الحضر طلبا للعلم ، وعند انتهاء الدراسة ، يحاولون البقاء في المدينة لتعودهم على الحياة الحضرية ولتوافر الخدمات في المدينة بدرجة أفضل منها في القرية .

وتُعد الزراعة النشاط الرئيسي لقوة العمل في الريف ، فطبقا لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٦ ، يعمل أكثر من ٧٥٪ من قوة العمل الريفي بالزراعة كنشاط رئيسي ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول (٢)
توزيع قوة العمل (الأفراد ست سنوات فأكثر) في الريف
حسب أقسام النشاط الاقتصادي عام ١٩٧٦

الأنشطة الاقتصادية	أجمالي قوة العمل (بالألف)	(٪) من إجمالي قوة العمل
الزراعة	٤٤٢٦	٧٥,٤
المناجم والمحاجر	١٢	٠,٢
الصناعات التحويلية	٣٢٣	٥,٥
الكهرباء والغاز	١٧	٠,٣
البناء والتشييد	١٢٤	٢,١
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٤٥	٤,٢
النقل والمواصلات والتخزين	١١٠	١,٩
التمويل والتأمين	١٦	٠,٣
الخدمات	٥٢٠	٨,٨
غير مبين	٧٩	١,٣
الإجمالي	٥٨٧٢	١٠٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦** ، **مرجع سابق** ، الجدول الثالث ص ٩٦ .

يتضح من الجدول السابق ان الزراعة هي النشاط الرئيسي لغالبية سكان الريف ، حيث تستوعب الزراعة أكثر من ثلاثة أرباع القوة العاملة الريفية . يلي ذلك أنشطة الخدمات حيث تستوعب حوالي ٩٪ من قوة العمل الريفية . وتحتل الصناعات التحويلية المرتبة الثالثة كنشاط رئيسي لسكان الريف حيث تستوعب ٥,٥٪ من إجمالي قوة العمل الريفية . وتحتل أنشطة التجارة والتشييد المرتبتين الرابعة والخامسة كنشاط رئيسي لسكان الريف حيث استوعبت ٤,٢٪ ، و ٢,١٪ من إجمالي قوة العمل الريفية ، على التوالي . وهكذا يتضح تنوع الأنشطة الاقتصادية في قطاع الريف ، وإن ظل النشاط الزراعي هو النشاط الغالب على الحياة الريفية .

أما إذا أردنا التعرف على توزيع قوة العمل في الريف حسب أقسام المهن ، فان الجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول (٣)
التوزيع المهني لقوة العمل (الأفراد ١٥ سنة فأكثر)
في الريف في عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٦

بيـــان أقسام المهن	١٩٦٠		١٩٧٦	
	العدد (بالألف)	(٪) من الإجمالي	العدد (بالألف)	(٪) من الإجمالي
العلميون والفنيون	٤٦	١,٠٦	١٥٣	٢,٩٥
الإداريـــون	٨	٠,١٨	١٦	٠,٣١
العمال الكتبة	٤١	٠,٩٥	١٤٤	٢,٧٨
عمال البيع	٢٠٥	٤,٧٣	١٩٤	٣,٧٤
عمال زراعيون	٣٣٧٠	٧٧,٧٤	٣٦٥٠	٧٠,٣٩
عمال الانتاج (بما فيهم عمال النقل)	٣٨٥	٨,٨٨	٥٣٥	١٠,٣٢
عمال الخدمات	٢٣٢	٥,٣٥	٢٩٥	٥,٦٩
غير مصنفين	٤٨	١,١١	١٩٨	٣,٨٢
الجملة	٤٣٣٥	١٠٠,٠٠	٥١٨٥	١٠٠,٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **تعداد السكان لعام ١٩٦٠** ، الجداول العامة (القاهرة ، ١٩٦٣) ، المجلد الثاني .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦** ، **مرجع سابق** ، الجدول السادس ، ص ١٢٦ .

يتضح من الجدول السابق حدوث تغير في توزيع قوة العمل الريفية حسب أقسام المهنة فيما بين تعدادي ١٩٦٠ و١٩٧٦ . فقد انخفضت نسبة العمال الزراعيين من ٧٧,٧٪ من إجمالي قوة العمل

الريفية عام ١٩٦٠ ، إلى حوالي ٤ , ٧٠٪ عام ١٩٧٦ . وفي نفس الوقت ، ارتفعت نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية من حوالي ١ , ١٪ عام ١٩٦٠ إلى قرابة ٣٪ عام ١٩٧٦ ، وازدادت نسبة المشتغلين بالأعمال الكتابية من أقل من ١٪ من جملة العمالة الريفية عام ١٩٦٠ ، إلى ٣ , ١٠٪ عام ١٩٧٦ ، وفي الوقت نفسه ، انخفضت نسبة العمال القائمين بعمليات البيع من حوالي ٧ , ٤٪ عام ١٩٦٠ ، إلى ٧ , ٣٪ عام ١٩٧٦ . أما الأفراد الذين يعملون بالخدمات ، فقد ارتفعت نسبتهم بصورة طفيفة من حوالي ٤ , ٥٪ عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٧ , ٥٪ عام ١٩٧٦ ، كما ارتفعت نسبة الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب أقسام المهنة من ١ , ١٪ عام ١٩٦٠ إلى ٨ , ٣٪ عام ١٩٧٦ . ورغم التغيرات السابقة التي حدثت في الهيكل المهني لقوة العمل الريفية إلا أن الزراعة مازالت تمثل المهنة الرئيسية لأكثر من ٧٠٪ من قوة العمل الريفية في عام ١٩٧٦ .

ثانيا : خط الفقر :

يقصد بخط الفقر تحديد ذلك المستوى من الدخل الذي يعتبر فقيرا كل من يحصل على دخل أقل منه . وهذه مسألة نسبية وتحكمية إلى حد كبير . إذ يجب أن تراعي في ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يراد تحديد خط الفقر به . فمثلا « تعريف الفقر » الذي يمكن تطبيقه في الولايات المتحدة لابد وأن يختلف عن التعريف الملائم لمصر وغيرها من الدول النامية . حيث أن من يُعتبر « فقيرا » هناك قد يُعتبر « ميسور الحال » هنا[1] . كما أن تكوين خط الفقر يعتبر مسألة تحكمية ، أيضا ، لأن هناك أكثر من طريقة لتعريف الفقر ، وبالتالي تحديد « خط الفقر »[2] .

وأحد المعايير الشائع استخدامها هو تحديد « خط الفقر » بما يعادل مستوى الدخل (للفرد أو الأسرة) الذي يضمن تحقيق مستوى أدنى معين للمعيشة (بدلالة مستوى التغذية والملابس والإسكان . . . الخ) ، وذلك بالأخذ في الاعتبار العلاقات السعرية وتفضيلات المستهلكين والمعايير الثقافية في المجتمع موضع الدراسة[3] .

---

(١) د . كريمة كريم ، « توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥ » في : **الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ص ٧٠ .

(٢) لاستعراض المفاهيم المستخدمة في تحديد « خط الفقر » أنظر :

Atkinson, A.B., The Economics of Inequality (Oxford: Clarendon Press, 1976) pp. 186 - 191.

(٣) Radwan , S . & Lee, E . The Anatomy of Rural Poverty , Egypt (Geneva : I.L.O., 1977), Chapter Five, p. 2 .

وقد قام د . سمير رضوان بتقدير « خط الفقر » في الريف المصري في السنوات ٥٨ / ١٩٥٩ ، و٦٤ / ١٩٦٥ ، و٧٤ / ١٩٧٥ ، وكانت قيمة دخل خط الفقر التي حصل عليها لهذه السنوات هي : ٩٣ جنيها ، و ١٢٥ جنيها ، ٢٧٠ جنيها على الترتيب ، وذلك بافتراض أن الاسرة الريفية مكونة من خمسة أفراد[١] .

والتعريف السابق لخط الفقر هو تعريف تحكمي ، كما سبق وأشرنا ، ويعاني من نواحي قصور متعددة[٢] منها :

١ ــ بيانات التغذية في مصر غير كافية . فمتطلبات التغذية معطاة « للمصري المتوسط » ، وليست هناك فكرة واضحة عن كيفية حساب هذا المتوسط . فلتقدير خط الفقر ، بصورة تتسم بشيء من الدقة ، من الضروري توافر بيانات التغذية بصورة تفصيلية طبقا للعمر والجنس ونوع النشاط الاقتصادي ، وذلك حتى يمكن حساب متطلبات الطاقة بصورة دقيقة .

٢ ــ افتراض أن الأسرة ذات حجم نمطي يتكون من خمسة أفراد مع متطلبات غذائية متساوية للفرد يتجاهل الفروق الهامة في المتطلبات من الطاقة للفرد حسب العمر والجنس والنشاط الاقتصادي .

٣ ــ في غيبة البيانات الحديثة ، افترض أن معايير الاستهلاك التي كانت سائدة عام ١٩٥٩ ، بقيت على ماهي عليه حتى عام ٧٤ / ١٩٧٥ .

---

(١) Radwan, S., Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt 1952-1975 Geneva : I.L.O. 1977) P. 42 .

ونلاحظ ان المتوسط الافتراضي لحجم الأسرة الريفية المشار اليه في المتن متحيز إلى أدنى ، حيث توضح بيانات بحوث ميزانية الأسرة ان هذا المتوسط حوالي ٥,٦ فرداً ، كما أن بيانات تعداد السكان عام ١٩٧٦ أوضحت ان هذا المتوسط هو ٥,٥١ فرداً ، ومن شأن الافتراض السابق تقدير قيمة دخل خط الفقر للأسرة بأقل من الحقيقة ومن ثم ، يعطي تقديراً محافظاً ، « لحجم مشكلة الفقر . هذا وقد تم الحصول على تقدير دخل خط الفقر على مرحلتين :

المرحلة الاولى : تقدير قيمة المكون الغذائي : وفيها يتم تقدير تكلفة الغذاء الذي يفي بالمتطلبات الغذائية الدنيا للفلاح المصري . وقد بلغت قيمة المكون الغذائي لدخل خط الفقر للأسرة المكونة من خمسة أفراد : ٦٥ جنيهاً ، و٨٣ جنيهاً و ١٧٥ جنيهاً في أعوام ٥٩/١٩٥٨ ، و ٦٥/١٩٦٤ ، و ٧٥/١٩٧٤ على التوالي .

المرحلة الثانية : تقدير قيمة المكون غير الغذائي الذي يقترن بالمتطلبات الغذائية الدنيا ، وبجمع قيمة المكون الغذائي والمكون غير الغذائي ، أمكن الوصول الى تقدير لقيمة دخل خط الفقر والموضحة في المتن أنظر :

Ibid. pp. 40, 42

(2) Ibid. p. 42.

وإذا قبلنا التقدير السابق للدخل المقابل لخط الفقر في الريف المصري ، رغم المآخذ المذكورة أعلاه ، وبفرض استمرار نمط الاستهلاك عام ٨١ / ١٩٨٢ على ما كان عليه في عام ٧٤ / ١٩٧٥ ، واذا علمنا ان الرقم القياسي لاسعار المستهلكين في الريف في عام ١٩٨١ / ٨٢ أصبح ٣٧٦,٨ (١٩٦٦ / ٦٧ = ١٠٠) ، بعد أن كان عام ٧٤ / ١٩٧٥ يساوي ١٥٨,٧٥ (٦٦ / ١٩٦٧ = ١٠٠) ، فمعنى ذلك أن مستوى الدخل المقابل لخط الفقر قد ارتفع من ٥٤ جنيها للفرد عام ٧٤ / ١٩٧٥ ، إلى ١٢٨,١٧ جنيه في عام ٨١ / ١٩٨٢ . وحيث أن متوسط حجم الأسرة الريفية ، في دراستنا ، هو ٥,٥١ فردا كما ورد في تعداد السكان لعام ١٩٧٦ ، فإن دخل خط الفقر للأسرة الريفية في عام ٨١ / ١٩٨٢ يصبح مساويا ٧٠٦,٢٢ جنيه بالأسعار الجارية لعام ٨١ / ١٩٨٢[1] .

ثالثا : بعض المقاييس المستخدمة لتحديد نطاق الفقر :

بعد تقدير خط الفقر ، فإنه يجري استخدام مقياس أو آخر لتحديد وقع الفقر أو نطاقه . وهناك عدة مقاييس يمكن استخدامها لهذا الغرض ، وكل منها يصف جانبا أو آخر من جوانب الفقر . ومن المقاييس واسعة الاستخدام ما يلي :

---

(١) حاول الباحث تقدير دخل خط الفقر لعام ٨٢/١٩٨١ باستخدام النتائج الأولية لبحث ميزانية الأسرة لعام ٨٢/١٩٨١ ، كالآتي :

∴ قيمة المكون الغذائي لدخل الفقر للفرد عام ٧٥/١٩٧٤ كانت تساوي ٣٤,٨ جنيهاً بناءاً على تقديرات د . سمير رضوان ، وحيث أن الرقم القياسي لأسعار مجموعة الطعام والشراب ارتفع من ١٧٤ عام ٧٥/١٩٧٤ (٦٧/١٩٦٦ = ١٠٠) ، إلى ٤٣٩,٦ عام ٨٢/١٩٨١ (٦٧/١٩٦٦ = ١٠٠) فإن قيمة المكون الغذائي لدخل الفقر للفرد أصبحت تساوي ٨٩,٩ جنيهاً بالاسعار الجارية لعام ٨٢/١٩٨١ ، وحيث أن متوسط حجم الأسرة المستخدم في الدراسة هو ٥,٥١ فرداً ، فمعنى ذلك أن قيمة المكون الغذائي لدخل الفقر للاسرة هي ٤٩٥,٤ جنيهاً بالأسعار الجارية لعام ٨٢/١٩٨١ وقد حاولنا استخدام بيانات الانفاق على الطعام والشراب من بحث ميزانية الاسرة لتحديد الفئة الانفاقية التي يكون فيها متوسط إنفاق الأسرة على الطعام والشراب أقرب مايكون من الرقم ٤٩٥,٤ جنيهاً ، واستخدام نسبة إنفاقها على الطعام والشراب لتحديد قيمة المكون الغذائي لدخل الفقر ، ولكن للأسف ، إتضح عدم اتساق تلك البيانات حيث اتضح ان متوسط إنفاق الأسرة على الطعام والشراب في الفئة الانفاقية (٤٠٠ ـ) يفوق إجمالي إنفاقها الاستهلاكي ، وفي الفئة الانفاقية (٥٠٠ ـ) ، كان متوسط إنفاق الأسرة على الطعام والشراب يمثل ٩٩٪ من إجمالي إنفاقها الاستهلاكي ، وحيث أن النسب السابقة للانفاق على الطعام والشراب غير مقبولة وتمثل تضارباً في البيانات ، فقد قرر الباحث ترك هذه المحاولة ، والاعتماد على المحاولة الواردة في المتن رغم ما تعتمد عليه من فروض تحكمية .

١ ـ دليل عد الرؤوس The Head-Count Index .

وهذا المقياس هو الأكثر شيوعا في معظم الدراسات الخاصة بالفقر ، وذلك منذ الرائد الأول لهذه الدراسات وهو (B.S. Rowntree) [١]. ولا يزال هذا المقياس يوفر الأساس للإحصائيات والبرامج المضادة للفقر . وهو عبارة عن النسبة من إجمالي السكان (الأفراد أو الأسر) التي تقع أسفل خط الفقر ، أي الذين تقل دخولهم عن الدخل المقابل لخط الفقر[١] . أي هو عبارة عن $(100 \times \frac{q}{n})$ ، حيث (q) تمثل عدد السكان الذين تقل دخولهم عن الدخل المقابل لخط الفقر[٢]، و(n) تمثل اجمالي عدد سكان الريف . وهذا المقياس يعاني من عيوب خطيرة يمكن أن تقلل بشدة من النفع الذي يقدمه . فهذا المقياس يعطي مؤشرا تقريبيا لحجم مشكلة الفقر ، ولكنه يتجاهل المقادير التي تبتعد بها دخول الفقراء إلى أسفل خط الفقر . وهكذا ، « فان عدد الاشخاص اسفل خط الفقر قد يظل دون تغيير ، في الوقت الذي يزداد فيه تباعد دخولهم عن خط الفقر »[٣]. وعلاوة على ذلك ، فإن هذا المقياس غير حساس تماما لتوزيع الدخل بين الفقراء . ومن ثم ، فإن أي تحويل للدخل من شخص فقير إلى شخص آخر أكثر غنى ، لا يؤثر على قيمة هذا المقياس على الإطلاق ، لأن الفقير الذي حدث منه التحويل قد تم حسابه ضمن الفقراء .

٢ ـ دليل فجوة الفقر Poverty Gap Index

وهو عبارة عن الدخل الكلي المطلوب لرفع كل السكان الفقراء إلى مستوى خط الفقر . وفي العادة يتم التعبير عن هذا المقياس بالنسبة المئوية للفرق بين متوسط دخل الفقراء ومستوى الدخل المقابل لخط الفقر منسوبا إلى مستوى الدخل المقابل لخط الفقر[٤]. أي هو عبارة عن $(100 \times \frac{z-m}{z})$ ، حيث (Z) هو مستوى الدخل عند خط الفقر ، و(m) هو متوسط دخل الفقراء . ودليل فجوة الفقر ، شأنه شأن دليل عد الرؤوس ، غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء . كما أنه ، وعلى خلاف الأخير ، لا يهتم بعدد أو نسبة السكان الفقراء الواقعين أسفل خط الفقر .[٥] .

---

(١) Rowntree, B.S., Poverty : A Study of Town Life (London : Macmillan, 1908).

(٢) Radwan, S. & Lee, E. The Anatomy of Rural Poverty ... Op. Cit., Chapter Five, P. 12.

(٣) Sen, A.K. « Poverty : An Ordinal Approach to Measurement » Econometrica, Vol. 44. No. 2 (March, 1976), P. 219.

(٤) Radwan, S. & Lee E. Op, Cit., P. 12 Chapter Five.

(٥) Fields, G.S. Poverty, Inequality and Development, (Cambridge : Cam. Uneversity Press, 1980) P. 26.

٣ ـ مقياس (سن)[١] :

وصيغة هذا المقياس هي[٢] : $$P=\frac{Q}{N}\times\frac{1}{Z}\left[Z-M(1-G)\right]$$

حيث :

(P) هي مقياس (سن) .

(Q) عدد السكان الفقراء (الذين تقل دخولهم عن مستوى الدخل عند خط الفقر) .

(N) العدد الكلي للسكان .

(Z) الدخل عند خط الفقر .

(M) متوسط دخل الفقراء .

(G) معامل جيني لتوزيع الدخل بين الفقراء .

ويتسم مقياس (سن) السابق بالحساسية لكل من : العدد المطلق للسكان الفقراء ، والتحويلات التي تتم فيما بين أو داخل المجموعات الدخلية ، وتوزيع الدخل بين الفقراء . ومقياس (سن) يقيس الفقر بدلالة الدخل المطلوب لتدعيم كل فرد من السكان الفقراء للوصول به إلى مستوى الدخل المقابل لخط الفقر . ويختلف مقياس (سن) عن المقياسين الآخرين في مظهرين أساسيين هما :[٣] .

١ ـ إن مقياس الفقر يجب أن يهتم ليس فقط بعدد السكان الواقعين أسفل خط الفقر ، ولكن أيضا بالمقادير التي تقل بها دخولهم عن خط الفقر المحدد .

٢ ـ كلما كان الهبوط عن خط الفقر كبيرا ، كلما ازداد الوزن الذي يجب أن يعطي لكل وحدة من هذا الهبوط في مقياس الفقر .

وعلاقة مقياس (سن) بالمقياسين الآخرين واضحة ، كما يبدو ذلك من الصيغة المذكورة أعلاه . وتتراوح قيمة مقياس (سن) بين حد أعلى هو $(\frac{q}{N})$ ، أي قيمة دليل عد الرؤوس ، وذلك إذا كان توزيع الدخل بين الفقراء يتسم بالتفاوت التام (أي إذا كانت G = 1) ، وحد أدنى هو $[\frac{q}{N}(\frac{z-m}{z})]$ أي مقياس عد الرؤوس مضروبا في فجوة الفقر التناسبية ، وذلك إذا كان السكان الفقراء لهم نفس الدخل (أي عندما تكون G = O) .

---

(١) نسبة إلى الاقتصادي الهندي A.K. Sen

(٢) Radwan, S. & Lee, E. Op. Cit, P. 15

(٣) Ibid., P. 15 also Fields, G.S., Poverty, Inequality...., Op. Cit., P. 26

رابعا : تقدير أعداد الفقراء في الريف المصري :

بعد أن تم تقدير خط الفقر ، يصبح من الممكن تطبيق مقياس أو آخر من المقاييس المتاحة لقياس حجم مشكلة الفقر والتغيرات التي طرأت عليها عبر الزمن . وقد استخدم د . سمير رضوان دليل عد الرؤوس لتقدير أعداد الأسر الريفية الفقيرة في السنوات ٥٨ / ١٩٥٩ و ٦٤ / ١٩٦٥ و ٧٤ / ١٩٧٥ . وكانت نتائجه كما يلي :

جدول (٤)
تقدير أعداد الفقراء في مصر في أعوام
٥٨ / ١٩٥٩ و ٦٤ / ١٩٦٥ و ٧٤ / ١٩٧٥

بيان — السنوات	٥٨ / ١٩٥٩	٦٤ / ١٩٦٥	٧٤ / ١٩٧٥
١ ــ دخل الأسرة المناظر لخط الفقر (جنيه مصري)	٩٣,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠
٢ ــ اجمالي سكان الجمهورية (بالمليون نسمة)	٢٥,٨٣٢	٣٠,١٣٩	٣٦,٤١٧
٣ ــ إجمالي سكان الريف (بالمليون نسمة)	١٥,٩٦٨	١٧,٧٥٤	٢٠,٨٣٠
٤ ــ عدد الأسر الريفية (بالمليون)	٣,٢٢٤	٣,٣٤٥	٤,١٦٦
٥ ــ الأسر تحت خط الفقر :			
أ ــ (٪) من اجمالي الأسر الريفية	٣٦,٠	٢٦,٨	٤٤,٠
ب ــ عدد الأسر الفقيرة	١,١٦٠,٦٤٠	٩٠٣,١٥٠	١,٨٣٣,٠٠٠

Source : Radwan, S., Agrarian Reform and Rural Poverty...., op.Cit., Table (4 . 3), P.46.

يجب معاملة التقديرات السابقة ، على أنها مؤشرات تقريبية لحجم مشكلة الفقر الريفي وليست قياسا دقيقا لها[1] . ومن التقديرات السابقة يمكن استخلاص أنه قد حدث هبوط مطلق ونسبي في عدد الأسر الفقيرة في الريف المصري فيما بين عامي ٥٨ / ١٩٥٩ ، و ٦٤ / ١٩٦٥ ، حيث هبطت نسبة الأسر الفقيرة من ٣٦٪ من إجمالي الأسر الريفية عام ٥٨ / ١٩٥٩ إلى حوالي ٢٧٪ عام

---

(١) فقد سبق أن أوضحنا أن تقدير د . سمير رضوان لدخل خط الفقر للأسرة الريفية متحيز الى أدنى ، لأنه يفترض ان متوسط حجم الاسرة هو خمسة أفراد ، بينما الواقع ان متوسط حجم الأسرة أعلى من ذلك ، ولذلك يجب النظر إلى التقديرات الواردة في المتن على أنها تمثل الحد الأدنى لمشكلة الفقر الريفي . راجع ماسبق ص (١١) من هذه الدراسة ، هامش (١) .

١٩٦٤ / ٦٥ . ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها : أثر قانون الإصلاح الزراعي الثاني الصادر في عام ١٩٦١ ، وما أدي إليه من توزيع مساحات من الأرض الزراعية على الأسر الفقيرة ، يُضاف إلى ذلك هجرة العمال الزراعيين خلال تلك الفترة إلى المدن مثل منطقة العمل في السد العالي ومناطق التصنيع في حلوان وشبرا الخيمة . . الخ . الأمر الذي أدي إلى الحد من فائض عرض العمل ، ومن ثم ارتفاع معدلات الأجور . هذه العوامل تسببت في رفع جزء من الأسر الفقيرة إلى ما فوق خط الفقر . ومع ذلك ، ظلت المشكلة خطيرة . حيث كان أكثر من ربع الأسر الريفية (٢٧٪) ، تعيش تحت خط الفقر في منتصف الستينيات . وقد حدثت زيادة خطيرة (مطلقة ونسبية) في عدد الأسر الفقيرة فيما بين ٦٤ / ١٩٦٥ و٧٤ / ١٩٧٥ بحيث أصبح ٤٤٪ من الأسر الريفية (تضم أكثر من ١,٨ مليون أسرة) تعيش تحت خط الفقر في عام ٧٤ / ١٩٧٥ . ويمكن أن يعزي ذلك إلى تراخي جهود التنمية ، بصفة عامة ، خلال هذا العقد . حيث تباطأت جهود التنمية الصناعية خلال هذه الفترة نتيجة تراكم المشاكل الاقتصادية ، كذلك انتهاء العمل في بناء السد العالي ، الأمر الذي أدي إلى تراخى الهجرة من الريف إلى الحضر ، إنْ لم يكن قد حدثت عودة للعمال الريفيين إلى القرى . ومع استمرار الضغط السكاني ومحدودية الأرض الزراعية وقلة فرص العمل خارج الزراعة داخل القرى ، هبطت معدلات الأجور الحقيقية[1] ، ومن ثم ازداد عدد (ونسبة) الأسر التي لا يكفي دخلها للوفاء بالمتطلبات الأساسية للمعيشة . أي ازدادت نسبة الأسر الواقعة أسفل خط الفقر .

وحيث أننا قدرنا الإنفاق الاستهلاكي المقابل لخط الفقر عام ٨١ / ١٩٨٢ ، اجتهاديا ، بمبلغ ٧٠٦,٢٢ جنيها ، فإنه يقع في الفئة الإنفاقية (٧٠٠ - ٨٠٠) جنيه . وبافتراض توزيع خطي للأسر الريفية داخل هذه الفئة ، أمكن تقدير نسبة الأسر الريفية الواقعة أسفل خط الفقر السابق وتبلغ حوالي ٢٩٪ من اجمالي الاسر الريفية في عام ٨١ / ١٩٨٢ . ومعنى ذلك أنه في عام ٨١ / ١٩٨٢ ، كان هناك (١,٢٥٢,١١٨) أسرة ، تضم (٦,٨٩٩,١٧٢) فردا ، تعيش تحت خط الفقر[2] . هذا ، وقد قام الباحث بحساب قيمة دليل فجوة الفقر وقيمة مقياس (سن) للسنوات ٥٨ / ١٩٥٩ ، ٦٤ / ١٩٦٥ ، ٧٤ / ١٩٧٥ ، و٨١ / ١٩٨٢ وكانت النتائج كما يلي :

---

(١) حيث يرى البعض أن معدل الأجر الحقيقي قد انخفض بـ ١٦٪ فيما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٢ أنظر في ذلك :
Mohie - eldin, A ., « The Development of the Share of the Agricultural Wage Labour in the National Income of Egypt » in Abdle - khalek, G & Tignor, R., The Political Economy of Income Distribution in Egypt (New York : Holmes & Meier, 1982), P. 255 .

(٢) أحمد حمد الله السمان « توزيع الدخل في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١/٨٢ » رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٧ .

جدول (٥)

تقدير نطاق الفقر في ريف مصر في السنوات

٥٨ / ١٩٥٩ ، و ٦٤ / ١٩٦٥ ، و ٧٤ / ١٩٧٥ ، و ٨١ / ١٩٨٢

بيان	الدخل المقابل لخط الفقر (Z) جنيه	متوسط دخل الفقراء (M) جنيه	نسبة الأسر الفقيرة (٪) $(\frac{q}{N} \times 100)$	متوسط فجوة الفقر (z-m)		فجوة الفقر المرجحة أو مقياس (سن) (٪)	معامل جيني لتوزيع الدخل بين الفقراء (G)
				بالجنيهات	(٪) من دخل الفقر		
السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٥٩/٥٨	٩٣	٦٢,٧٩	٣٦	٣٠,٢١	٣٢,٥	١٥,٩	٠,١٧٢
١٩٦٥/٦٤	١٢٥	٩٣,٦٩	٢٧	٣١,٣١	٢٥,٠	١٠,٣	٠,١٨٠
١٩٧٥/٧٤	٢٧٠	١٧١,٤٨	٤٤	٩٨,٥٨	٣٦,٥	٢٢,٢	٠,٢٢١
١٩٨٢/٨١	٧٠٦,٢٢	٤٨٠,٤٨	٢٩	٢٢٥,٧٤	٣٢,٠	١٢,٨	٠,١٨٤

المصدر : العمودان (١) و(٣) ، السطور الثلاثة الأولي من : Radwan, S., Ibid., table (4 . 3) P. 46.وباقي الجدول محسوب بواسطة الباحث .

من الحسابات الواردة في الجدول السابق ، يتضح ما يلي :

١ ــ بالنسبة لمتوسط فجوة الفقر (z - m) ، نلاحظ أنها كانت تزداد مع الزمن بصفة مستمرة . حيث ازدادت من ٢١ , ٣٠ جنيها للاسرة عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، إلى ٣١ , ٣١ جنيها عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، ثم إلى ٥٨ , ٩٨ جنيها عام ٧٤ / ١٩٧٥ ، وأخيرا إلى ٧٤ , ٢٢٥ جنيها عام ٨١ / ١٩٨٢ . أي أن الفرق بين متوسط دخل الفقراء والدخل عند خط الفقر كان يتسع مع الزمن . أما نسبة تلك الفجوة إلى مستوى الدخل عند خط الفقر ، فقد تقلبت من سنة إلى أخرى . فقد كانت تلك الفجوة تمثل ٥ , ٣٢٪ من دخل خط الفقر عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، ثم هبطت إلى ٢٥٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ ولكن تلك الفجوة عادت فارتفعت إلى ٥ , ٣٦٪ من دخل خط الفقر عام ٧٤ / ١٩٧٥ ، ومن ثم تعمقت فجوة الفقر في منتصف السبعينات . ثم هبطت فجوة الفقر النسبية مرة أخرى لتصل إلى ٣٢٪ عام ٨١ / ١٩٨٢ وهي نفس النسبة ، تقريبا ، التي تحققت عام ٥٨ / ١٩٥٩ . الأمر الذي يوضح استمرار مشكلة الفقر في أوائل الثمانينيات بنفس

الحدة التي كانت عليها عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، رغم مرور أكثر من عقدين من جهود التنمية الاقتصادية في مصر .

٢ ــ أما قيمة مقياس (سن) ، أو ما يمكن تسميته بالفجوة المرجحة للفقر ، فقد تقلبت ، كذلك ، خلال الفترة موضع الدراسة . فقد كانت قيمة هذا المقياس تمثل ١٥,٩٪ من مستوى الدخل عند خط الفقر عام ٥٨ / ١٩٥٩ ، ولكنها هبطت إلى ١٠,٣٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ . ثم عادت فارتفعت إلى ٢٢,٢٪ عام ١٩٧٤ / ٧٥ ، وهو ارتفاع حاد . حيث مثلت تلك النسبة أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٦٤/٦٥ . ولكنها عادت وهبطت إلى ١٢,٨٪ عام ٨١ / ١٩٨٢ . وهي نسبة تفوق مابلغته في عام ٦٤ / ١٩٦٥ . مما يوضح استمرار مشكلة الفقر في أوائل الثمانينيات .

٣ ــ بالنسبة لقيمة معامل جيني لتوزيع الدخل بين الفقراء ، نجد أنها ارتفعت من ٠,١٧٢ عام ٥٨ / ١٩٥٩ إلى ٠,١٨٠ عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى ٠,٢٢١ عام ٧٤ / ١٩٧٥ ، ولكنها انخفضت إلى ٠,١٨٤ في عام ٨١ / ١٩٨٢ . وهي قيمة تزيد عما كانت عليه في عامي ٥٨ / ١٩٥٩ ، و ٦٤ / ١٩٦٥ . الأمر الذي يعني ازدياد التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء أنفسهم مع الزمن . وإن كان التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء في الريف أقل حدة منه في المجتمع الريفي ككل[1] .

خامسا : الانشطة الاقتصادية التي يزاولها فقراء الريف :

من المهم ، بالإضافة إلى تقدير أعداد الأسر الفقيرة ، دراسة أوضاع تلك الأسر للتعرف على أماكن معيشتها ، وأماكن وظروف عملها وأسباب فقرها . وذلك حتى يمكن تصميم البرامج والسياسات الملائمة للقضاء على فقر تلك الأسر . وقد قدر د . إبراهيم العيسوي الأسر الفقيرة في الريف المصري عام ٧٤ / ١٩٧٥ بـ (١,٥٤٧,٠٠٠) أسرة ، وكان توزيعهم كالآتي :

---

(١) حيث بلغ معامل (جيني) لتوزيع الدخل العائلي المتاح في الريف المصري : (٠,٣٦٥٣) ، و (٠,٣٦٠٤) ، و (٠,٣٩٣٢) و (٠,٤٠١) في أعوام ٥٩/١٩٥٨ ، ٦٥/١٩٦٤ ، ٧٥/١٩٧٤ ، ٨٢/١٩٨١ على التوالي . أنظر في ذلك دراسة الباحث المعنونة :
« توزيع الدخل في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢/١٩٨١ » رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ١١٣ ، ص ١٣٠ .

جدول (٦)

توزيع الأسر الفقيرة في الريف عام ٧٤ / ١٩٧٥

بيـــــــــان	عدد الأسر الفقيرة	(٪) الإجمالي
مشتغلون :		
١ ــ حائزون لفدان أو أقل (مزارعون دون الحديين) .	١,١٢٤,٠٠٠	٧٢,٥
٢ ــ عمال تراحيل .	١٨٠,٠٠٠	١١,٩
٣ ــ فئات ريفية أخرى .	١٧١,٠٠٠	١١,٠
متعطلون صراحة :	٧٢,٠٠٠	٤,٦
الإجمالـــي	١,٥٤٧,٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر : د . إبراهيم العيسوي ، « تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر » ، **مصر المعاصرة** ، العدد ٣٨٠ ، أبريل ١٩٨٠ ، ص ٣٣٦ .

يتضح ، من التقديرات السابقة ، أن الغالبية العظمي من فقراء الريف (٧٢,٥٪) تتمثل في فئة الحائزين لفدان أو أقل . والسبب الرئيسي لفقر هذه المجموعة هو قلة الأرض التي يحوزونها ، وربما تعتبر قلة المدخلات المكملة للأرض واللازمة لرفع انتاجيتهم سببا إضافيا . وهذه المجموعة تعاني من البطالة الجزئية بصورة حادة لعجز حيازاتهم عن استيعاب كل قوة عملهم[١] صحيح أن جزءا من هذه المجموعة قد يدعم دخله المتولد من حيازته بالعمل لدى الغير ، سواء في أعمال زراعية أو غير زراعية[٢] ، ولكن من المعروف أن مرونة عرض العمل من جانب هذه الفئة محدودة ، وخاصة في أوقات الذروة لتفضيلهم أداء المهام التي تحتاجها حيازاتهم ، وصعوبة التوفيق بين هذه المهمة والعمل لدى الغير في تلك الأوقات . أي أن حيازة الأرض ، في هذه الحالة ، تكون بمثابة

---

(١) بنت هانسن وسمير رضوان ، **العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير : مصر في الثمانينات : دراسة في سوق العمل** . ترجمة عبد الرحمن الجنايني وآخرون ، مراجعة د . مصطفى كامل السيد (القـاهـرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) ص ١٨٤ .

(٢) Mohie - Eldin, A., « The Development of the Share ... » Op. Cit., P. 253.

مصيدة (أو شرك) توقع أفراد هذه الفئة في الفقر ، لأنها لا تتيح لهم الاستفادة من الأجور المرتفعة السائدة في الزراعة وخاصة في أوقات الذروة .

أما المجموعة الثانية من فقراء الريف ، والتي تمثل حوالي ١٢٪ من إجمالي عددهم ، فهي مجموعة عمال التراحيل والتي تعتبر من أتعس الفئات الريفية ، لأن معظم أعمالهم موسمية من ناحية ، ولأن ظروف عملهم قاسية جدا من ناحية أخرى ، ولما يلاقونه من استغلال مقاولي الأنفار من ناحية ثالثة[1] .

أما المجموعة الثالثة ، والتي أطلق عليها « فئات ريفية أخرى » ، فتبلغ نسبتها إلى إجمالي فقراء الريف نحو ١١٪ (محسوبة كباق) . وفقر هذه المجموعة يعود إلى طبيعة أعمالهم التي تتسم بالوقتية والموسمية ، بالإضافة إلى ضعف انتاجيتهم بصفة عامة .

أما المتعطلون بالمعنى الضيق للكلمة ، أي الراغبون في العمل بالأجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدونه ، فتبلغ نسبتهم ٤,٦٪ من إجمالي فقراء الريف . وهي نسبة منخفضة نظرا لاعتبارات خاصة بالتقاليد والمؤسسات الريفية كما هو معروف .

نستخلص مما سبق الاتصال الوثيق بين مشكلة الفقر ومشكلة الأرض في الريف المصري فالغالبية العظمي من فقراء الريف يرجع فقرها إلى أسباب متصلة إما بعدم كفاية المساحة الزراعية المتاحة لهم ، وإما إلى تفتت وتبعثر حيازاتهم على نحو يضعف الانتاجية ويحد من إمكانية زيادة الدخل . وكلا الأمرين مرتبط بنمط توزيع الحيازات والملكيات الزراعية في مصر . بالإضافة إلى ارتباطه بعدم توافر فرص عمل للفقراء خارج حيازاتهم في غير أوقات الذروة الزراعية .

هذا عن الوضع في منتصف السبعينيات . وهو ينطبق بصفة عامة ، على فترة الخمسينيات والستينيات . أما الوضع في النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، فلاشك أنه تغير عن الصورة الموضحة سابقا ، وخاصة بالنسبة لعمال التراحيل والفئات الريفية الأخرى . حيث

---

(١) د . ابراهيم العيسوي ، « تطور توزيع الدخل . . . » مرجع سابق ، ص ٣٣٧ ، وأنظر في وصف أسلوب العمل في الترحيلة والمشاق التي يقاسيها عمال التراحيل د . محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري : ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، دراسة في المسألة الزراعية** : (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ص ٨٦ - ٨٩ ، عطية الصيرفي ، عمال التراحيل (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) . حسني حسين « عمال التراحيل في الأرض الجديدة » الطبعة ، المجلد السابع ، العدد الأول ، يناير ١٩٧١ .
فتحي عبد الفتاح ، **القرية المصرية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) .

ارتفعت الأجور الزراعية بصورة حادة ، كما تنوعت الأنشطة غير الزراعية داخل القرية وخارجها ، بالإضافة إلى عامل الهجرة إلى الدول النفطية أو إلى المدن للحلول محل عمال التشييد الذين هاجروا إلى الدول النفطية . ومن ثم فمن المتوقع أن تتمركز غالبية الأسر الفقيرة في الحائزين ذوي الحيازات المتواضعة (أقل من فدان) . وقد بلغ عدد هؤلاء الحائزين (١,٤٥٨,٨٠٠) حائز في التوزيع الحيازي لعام ٧٧ / ١٩٧٨ ، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

جدول (٧)

توزيع الحيازات الزراعية وفقا لحجم الحيازة ، ١٩٥٠ ـ ٧٧ / ١٩٧٨

فئات الحيازة (فدان) بيـــان	< فدان واحد	١ ـ < ٣ أفدنة	٣ ـ < ٥ أفدنة	٥ ـ < ١٠ أفدنة	١٠ ≤ أفدنة	الإجمالي
١٩٥٠						
عدد الحيازات (بالألف)	٢١٤,٣	٤١٠,٠	١٦٢,٤	١٢٢,٤	٩٣,٩	١٠٠٣,٠
(٪) من اجمالي الحيازات	٢١,٤	٤٠,٩	١٦,٢	١٢,٢	٩,٣	١٠٠,٠
المساحة (الف فدان)	١١١,٨	٧٠٩,٦	٦٠١,٤	٨١٨,٤	٣٩٠٢,٨	٦١٤٤,٠
(٪) من اجمالي المساحة	١,٨	١١,٦	٩,٨	١٣,٣	٦٣,٥	١٠٠,٠
متوسط حجم الحيازة	٠,٥٢	١,٧٣	٣,٧٠	٦,٦٩	٤١,٥٦	٦,١٣
١٩٦١						
عدد الحيازات (بالألف)	٤٣٤,٢	٦٧٢,٧	٢٧٤,٣	١٧٠,٠	٩٠,٩	١٦٤٢,١
(٪) من اجمالي الحيازات	٢٦,٤	٤١,٠	١٦,٧	١٠,٤	٥,٥	١٠٠,٠
المساحة (الف فدان)	٢١١,٢	١١٥٣,٢	٩٩٠,٠	١١٠٠,٧	٢٧٦٧,٧	٦٢٢٢,٨
(٪) من اجمالي المساحة	٣,٤	١٨,٥	١٥,٩	١٧,٧	٤٤,٥	١٠٠,٠
متوسط حجم الحيازة	٠,٤٩	١,٧٠	٣,٦٠	٦,٥٠	٣٠,٤٠	٣,٨٠
١٩٦٥						
عدد الحيازات (بالألف)	٥٩٧,٧	٩٦٦,٩	٢٨٣,٢	١٤٧,٥	٨٦,٧	٢٠٨٢,٠
(٪) من اجمالي الحيازات	٢٨,٧	٤٦,٤	١٣,٦	٧,١	٤,٢	١٠٠,٠
المساحة (الف فدان)	٣٢٢,٧	١٦٩٤,٥	١٠٤١,٦	٩٧٠,٧	١٨٩١,٧	٥٩٢١,٢
(٪) من اجمالي المساحة	٥,٥	٢٨,٦	١٧,٦	١٦,٤	٣١,٩	١٠٠,٠
متوسط حجم الحيازة	٠,٥٤	١,٨٠	٣,٧٠	٦,٦٠	٢١,٨٠	٢,٨٤

٧٤ / ١٩٧٥						
عدد الحيازة (بالالف) .	١١٢٤,٣	٩٤٩,٢	٣٥٤,٨	١٤٨,٥	٦٥,٢	٢٦٤٢,٠
(٪) من اجمالي الحيازات	٤٢,٦	٣٥,٩	١٣,٤	٥,٦	٢,٥	١٠٠,٠
المساحة (الف فدان)	٧٣٩,٠	٢٠٢٣,٥	١١٨٥,٦	٩٤٤,٤	١٠٩١,٢	٥٩٨٣,٧
(٪) من اجمالي المساحة	١٢,٤	٣٣,٨	١٩,٨	١٥,٨	١٨,٢	١٠٠,٠
متوسط حجم الحيازة	٠,٦٦	٢,١٠	٣,٣٠	٦,٤٠	١٦,٧٠	٢,٢٦
٧٧ / ١٩٧٨						
عدد الحيازات (بالالف)	١٤٥٨,٨	٩٨٤,٣	٣٤٨,٧	١٢٧,٦	٦٩,٩	٢٩٨٩,٣
(٪) من اجمالي الحيازات	٤٨,٨	٣٢,٩	١١,٧	٤,٣	٢,٣	١٠٠,٠
(المساحة (الف فدان)	٩١٩,٩	٢٠١٧,٤	١١٦٥,٦	٧٨٥,٩	١٢٢٦,٩	٦١١٨,٧
من اجمالي المساحة	١٥,٠	٣٣,٠	١٩,١	١٢,٩	٢٠,٠	١٠٠,٠
متوسط حجم الحيازة	٠,٦٣	٢,٠٥	٣,٣٤	٦,١٦	١٧,٥٥	٢,٠٥

المصادر : عام ١٩٥٠ من مصلحة الاحصاء والتعداد : **التعداد الزراعي الثالث لعام ١٩٥٠** ، الجزء الأول . (القاهرة : ١٩٥٨) الجدول (٣) ، ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .

عام ١٩٦١ من وزارة الزراعة : **التعداد الزراعي الرابع ١٩٦١** (القاهرة ، ١٩٦٧) ، الجزء الأول ، قسم (١) وبيانات عام ١٩٦٥ من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الحيازة الزراعية** (القاهرة ١٩٧٤) .

بيانات عامي ٧٤ / ١٩٧٥ ، و٧٧ / ١٩٧٨ من وزارة الزراعة ، **بيانات غير منشورة** .

من الجدول السابق ، يتضح ارتفاع عدد الحيازات المتواضعة (أقل من فدان واحد) من (٢١٤,٣٠٠) حيازة في التوزيع الحيازي لعام ١٩٥٠ إلى (٤٣٤,٢٠٠) حيازة عام ١٩٦١ ، ثم إلى (٥٩٧,٧٠٠) حيازة عام ١٩٦٥ ، ثم إلى (١,١٢٤,٣٠٠) حيازة عام (٧٤ / ١٩٧٥) ، وأخيرا إلى (١,٤٥٨,٨٠٠) حيازة عام (٧٧ / ١٩٧٨) ، وقد بلغ متوسط حجم الحيازة لهذه الفئة من الحائزين حوالي (٠,٦٣) من الفدان عام ٧٧ / ١٩٧٨ ، وهو بالتأكيد حجم لا يسمح بتوفير فرص عمل منتجة لأفراد الأسرة

الريفية طوال أيام السنة مما يؤدي إلى انتشار البطالة المقنعة وانخفاض مستويات المعيشة لغالبية أفراد هذه الفئة .

سادسا : الجهود اللازمة للنهوض بالريف المصري وتحسين أوضاع الفقراء فيه :

الأمر الذي لا يمكن إنكاره أن الدولة في مصر لم تهمل تماما موضوع تطوير الريف والسعي لتحسين الأوضاع المعيشية لسكانه وبصفة خاصة منذ عام ١٩٥٢ . ومن أبرز المنجزات في هذا الصدد ما يلي :

ـ قوانين الاصلاح الزراعي التي صدرت فيما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦٩ وأثارها الاجتماعية والمعيشية على الغالبية من بسطاء الريف .

ـ إنشاء الوحدات الصحية والوحدات المجمعة وآثارها في التخفيف من آثار الامراض المتوطنة كالبلهارسيا وغيرها .

ـ إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وبنوك القرى وبنوك الائتمان ودورها في توفير مستلزمات الانتاج والائتمان لصغار المزارعين .

ـ مجانية التعليم والتوسع في إنشاء المدارس وبخاصة التعليم الأساسي بالاضافة إلى مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار .

ـ مشروعات كهربة الريف وشبكات المياه النقية والتي تمثل نقلة حضارية ضخمة للقرية في محاولة لتقريب المسافة بينها وبين المدينة .

ـ تطوير شبكة المواصلات والاتصالات ووصولها إلى بعض القرى والنجوع .

ـ مشروعات البحوث الزراعية ودعم الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) .

ـ مشروعات تعمير المناطق الصحراوية وإنشاء المدن الجديدة واستصلاح الأراضي البور . . الخ .

ورغم هذه الجهود ذات المجالات المتعددة والمتنوعة إلا أن الشوط لايزال بعيدا بين ما بلغه قطاع الريف وبين ماهو مطلوب لتنميته تنمية شاملة .

ومن أهم الاجراءات والسياسات المقترحة لتطوير الريف والنهوض به وتحسين أوضاع سكانه عامة والفقراء خاصة ما يلي :

١ ـ **النهوض بالبنية الأساسية للقرية** : وتتمثل هذه البنية الأساسية في الهياكل الأساسية للقرية مثل :

أ) توفير مياه الشرب النقية والكهرباء وذلك لتحسين نوعية الحياة في القرية ولتقليل تيار الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر . حيث تشير بيانات التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ إلى أن ٣ , ٣٦٪ من جملة المساكن الريفية لايصلها أي مصدر للمياه النقية ، كما أن ٤ , ٨١٪ من جملة تلك المساكن لايصلها التيار الكهربائي[١] .

ب) الاهتمام بالتعليم وخاصة التعليم الأساسي والقضاء على الأمية أو التخفيف من وطأتها حتى يمكن بناء الانسان الواعي الذي هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

جـ) طرق المواصلات التي تربط القرى ببعضها بعضا وتربط القرى بالمراكز الحضرية حتي يمكن تسويق الانتاج الزراعي بسهولة وخاصة منتجات الخضر و الفاكهة التي تتعرض للتلف بسبب سوء المواصلات وعدم توافر وسائل التخزين المناسبة .

د) الوحدات الصحية اللازمة لتوفير العلاج والوقاية من الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والملاريا . . الخ .

هـ) الاهتمام بالأنشطة الثقافية والرياضية لتوفير المناخ المشجع لسكان الريف للاستقرار وعدم محاولة النزوح إلى المدن وزيادة الأعباء التي تنوء بها المراكز الحضرية .

٢ ــ النهوض بمستوى الزراعة المصرية :

كانت الزراعة ، ولاتزال ، تمثل النشاط الأساسي لسكان الريف ومنها يتولد الجزء الأكبر من دخولهم .

ومن ثم فان تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف يقتضي إيلاء قطاع الزراعة مزيدا من العناية والاهتمام وذلك بتبني مجموعة من الاجراءات والسياسات هدفها النهوض بهذا القطاع ، ومنها :

أ) الحفاظ على الرقعة الزراعية من الاعتداء عليها سواء من جانب التوسع العمراني أو التجريف . . الخ . حيث أن الأرض هي الأصل الانتاجي الأكثر ندرة .

ب) توسيع الرقعة المزروعة عن طريق برامج التوسع الأفقي من خلال عمليات الاستصلاح والاستزراع للأرض الجديدة .

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦** ، النتائج الأولية ، القاهرة ، ١٩٧٨ جدول (٢٣) ، ص ٥٨ .

جـ) زيادة المساحة المحصولية عن طريق المزيد من عمليات التكثيف الزراعي بالبحث عن أنواع من المحاصيل تتميز بقصر الفترة اللازمة لنضوجها ، بحيث يمكن زراعة الأرض أكثر من مرتين في العام .

د) رفع مستوى انتاجية الوحدة المزروعة عن طريق التوسع في ميكنة الزراعة واستخدام الأسمدة والمبيدات واستنباط سلالات نباتية وحيوانية تتميز بارتفاع انتاجيتها .

هـ) ترشيد نظم الري والصرف : فالمياه تمثل عنصرا شديد الندرة في الزراعة المصرية . ومن ثم فإن ترشيد استخدام المياه عن طريق تقليل الفاقد في أساليب الري التقليدية وإدخال أساليب حديثة للري أكثر توفيرا للمياه ، يساعد على توفير المياه اللازمة للتوسع الأفقي في المساحة المزروعة ، كما أن تحسين نظام الصرف يساعد في الحفاظ على خصوبة التربة ومنع تدهورها بسبب ارتفاع مستوى المياه الجوفية ونسبة الملوحة في الأراضي التي تعاني من سوء نظام الصرف .

و) تعديل السياسات الاقتصادية للدولة تجاه القطاع الزراعي وخاصة السياسات السعرية والائتمانية : فالسياسات السعرية التي تتبعها الدولة في تسعير المنتجات الزراعية ، وخاصة المحاصيل التقليدية ، هي سياسات متحيزة ضد القطاع الزراعي ، حيث تبخس المنتجات الزراعية قيمتها . فأسعار تلك المنتجات وضعت بحيث تحابي المستهلكين على حساب المنتجين .

ونلاحظ ان هذه السياسات تقتصر على الحاصلات التقليدية كالقطن والقمح والارز والفول والسمسم ، ولا تمتد لتشمل الحاصلات البستانية والخضروات والمنتجات الحيوانية ، حيث تخضع هذه الأخيرة لقوى السوق الحرة في تحديد أسعارها . وقد ترتب على سياسات التسعير المذكورة آثار خطيرة على توزيع الدخل . حيث أدت إلى إعادة توزيع الدخل من الريف إلى الحضر في صورة ضرائب مستترة على منتجي القطاع الزراعي ، كما أنها أدت إلى إعادة توزيع الدخل داخل قطاع الريف نفسه في صالح كبار الحائزين وفي غير صالح صغار الحائزين . حيث يمكن لكبار الحائزين تنويع الحاصلات التي يقومون بزراعتها بالاضافة إلى اتجاههم في الأونة الأخيرة إلى زراعة الخضر والفاكهة ومنتجات الثروة الحيوانية ، بينما يصعب ، إنْ لم يكن مستحيلا ، على صغار الحائزين القيام بذلك لصغر مساحة حيازاتهم ولعدم توافر عنصر التمويل الذي تتطلبه هذه الأنواع من المنتجات . ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن السياسة الائتمانية التي اتبعتها الدولة لا تساعد على توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين والذين يعتبرون الأن من أكثر الفئات الريفية

فقرا ، كما سبق وأوضحنا . الأمر الذي يؤدي إلى وقوعهم مرة أخرى في براثن المرابين وكبار الملاك .

٣ ـ خلق فرص عمل خارج نطاق الزراعة في الريف :

لما كانت المساحة المزروعة محدودة وتكاد تكون ثابتة وحيث أن سكان الريف يتزايدون بصورة مضطردة ، فقد ترتب على ذلك انتشار البطالة ، سواء كانت ظاهرة أو مقنعة ، في الريف المصري . الأمر الذي ترتب عليه تدني مستويات المعيشة وانتشار ظاهرة الفقر المطلق ، وهذا من شأنه تزايد الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية . ولذلك فمن واجب الدولة العمل على خلق مزيد من فرص العمل لهؤلاء السكان داخل القرية نفسها وذلك في صورة مشروعات صناعية صغيرة تستفيد من المواد الأولية الموجودة في القرية مثل :

مشروعات تربية النحل (المناحل) ومشروعات منتجات الألبان ، وكذلك الصناعات الريفية واليدوية : كصناعة النسيج اليدوي والسجاد والسلال ومشروعات الأسر المنتجة ، وتشجيع مشروعات تربية الدواجن سواء لانتاج اللحم أو البيض ومشروعات تسمين الماشية . . الخ . مثل هذه المشروعات وغيرها يساعد في خلق فرص عمل اضافية ومن ثم ايجاد مصادر جديدة للدخل لسكان الريف مما يساعد على رفع مستوى معيشتهم ويحد من تيار الهجرة من القرية إلى المدينة .

مراجع الدراسة

(١) د . ابراهيم العيسوي ، «تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر » **مصر المعاصرة** ، العدد ٣٨٠ ، أبريل ١٩٨٠ .

(٢) د . ابراهيم العيسوي ، « استراتيجية بديلة لتنمية الريف المصري » **مصر المعاصرة** العدد ٣٨٢ أكتوبر ١٩٨٠ .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦** ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢ - ١٩٧٩)** ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ .

(٥) بنت هانسن وسمير رضوان ، **العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير : مصر في الثمانينات : دراسة في سوق العمل** . ترجمة عبد الرحمن الجنايني وآخرون ، مراجعة د . مصطفي كامل السيد (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) .

(٦) عطية الصيرفي ، **عمال التراحيل** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .

(٧) فتحي عبد الفتاح ، **القرية المصرية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) .

(٨) د . كريمة كريم ، « توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر : ١٩٥٢ - ١٩٧٥ » ، **بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .

(٩) محمد رفعت أبو زيد ، **الخدمات الصحية وأثر الزيادة السكانية عليها** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الاحصائية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

(١٠) د . محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، دراسة في المسألة الزراعية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .

(11) Atkinson, A.B., The Economics of Inequality (Oxford: Clarendon Press, 1976).

(12) C.A.P.M.A.S., The Increase of Population in the U.A.R. and its Impact on Development (Cairo, 1969).

(13) Fields, G.S., Poverty, Inequality and Development (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).

(14) Mohie-eldin, A., «Income Distribution and Basic Needs in Urban Egypt», The AUC, Cairo Papers in Social Science, vol. 5, No. 3, Nov. 1982.

(15) Mohie-eldin, A., «The Development of The Share of The Agricultural wage labour in the National Income of Egypt» in Abdel-Khalek, G & Tignor, R., The Political Economy of Income Distribution in Egypt (New York : Holmes & Meier, 1982).

(16) Radwan, S. & Lee, E., The Anatomy of Rural Poverty, Egypt (Geneva; I.L.O., 1977).

(17) Radwan, S., Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt 1952-1975 (Geneva : I.L.O., 1977).

(18) Rountree, B.S., Poverty : Astudy of Town Life (London : Macmillan, 1908).

(19) Sen, A.K.., «Poverty : An Ordinal Approach to Measurement» Econometrica, vol. 44, No. 2 (March 1976).